

الفصل الثاني

الطائفية والانتماء إلى الأمة

عمّار جيدل⁽¹⁾

لا يخفى على المسلمين أنّ دينهم في نصوصه الواضحة البيّنة، يؤكّد وجوب الوحدة بين مجمل مكوّنات الأمة في مذاهبهم وطبقاتهم الاجتماعية، وأنّ الشريعة تدعو إلى أن تتحوّل هذه الوحدة الدينية إلى وحدة شعورية، يتقاسم بموجبها المنتمون إلى خطّ الأمة الآمال والآلام؛ فكلّهم يفرعون إلى آيات القرآن الدالّة على وجوبها من مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: 92]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: 52]. وفي مقام ذكر محامد الأمة، وفق ما يجب أن تكون عليه، واستجلاب تلك المحامد في واقعها الراهن، يستشهد بمثل قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143]، وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: 110]، وقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 104].

ومع وضوح النصوص الشرعية المؤصّلة والمؤسّسة لوجوب الوحدة الدينية والشعورية، نلاحظ كأنّ النصوص تخاطب آخرين غيرنا؛ أمة في التاريخ، أو تخاطب "أمة" لا تسمع وإذا سمعت لا تنفذ، أي كأنّها لا تخاطب الأمة في واقعنا المعيش.

(1) أستاذ العقيدة والفكر الإسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر/1 (بن يوسف بن خدة)،

rdjidel@maktoob.com

ويفزع بعضنا، لأجل دفع كل قصور أو تقصير عن الأمة الحاضرة، إلى ذكر تلك المحامد، دون تمييز بين ما يجب أن تكون عليه الأمة، وما هي عليه في واقع الحال، ذلك أنَّ المقام الأول هو مقام "التعريف"، بمعنى ما يجب أن تكون عليه المجتمعات المنتسبة للإسلام، لكي تكون حَقِيقَةً بصدق الانتماء إلى خط الأمة، وهو حديث عن المطلوب تحقيقه، وهذا يُسعى إليه في مختلف المراحل، وعبر مختلف مسارات الحياة؛ أي هو صيرورة مستمرة، تفرض حيوية صدق الانتماء، بحيث تستغرق كلَّ رحلة الأمة في الدنيا، بينما المقام الثاني هو مقام "الوجود" المتحقق في الواقع. فهل نحن في الواقع كما طلب منا الشارع أم أننا دون ذلك؟

ينتظر من الدراسة أن تجيب عن عدد من الأسئلة منها: كيف حدث التحول من المذهب إلى الطائفة، ومن الأمة إلى الطائفة؟ وما السمات العامة للعقلية الطائفية؟ وما آليات صناعتها؟ وما مستنداتها؟ وما مستقبلها؟ وما واجب المصالحين تجاهها؟

أولاً: من المذهب إلى الطائفة، ثم من الأمة إلى الطائفة:

سمعنا في الفترة الأخيرة عن تدمير المساجد على المصلين وتخريبها وقتل عُمَّارِها، وخُدَّامِها والقائمين على تسيير شؤونها، وقد فُسِّرَ ذلك بالشحن الطائفي ضد المخالفين في المذهب، ووصل هذا الداء العضال بعض كبار المثقفين، فدعوا بالعبارات الصريحة إلى استئصال المخالفين عن بكرة أبيهم.

دلَّت هذه التصرفات على أنَّ الطائفية من أهم وسائل الدمار الشامل، وإذا عمدت في عالمنا الإسلامي القيادات الفكرية، والثقافية، والاجتماعية، فضلاً عن السياسية (سواء كان في تلك البلاد طائفية أو عدمت)، إلى إهمال خطورتها، وتبسيطها، وفسح المجال واسعاً أمام المذاهب الأخرى لتسويق معطيات مذهبها، دون أن نفكر في تعريف أهلنا بمعاني الانتماء إلى الأمة، وما تفرضه من واجبات

شرعية، واجتماعية، ثم يُعرّفون مذاهبهم لأنها من متطلبات الدين (مزاولة الدين في الواقع) مع التعرّف المجمل على مذاهب الموالفين في الملة، فإننا لن نلوم في قابل الأيام إلا أنفسنا، ذلك أننا لن نسلم من تأثير الطائفية وبخاصة في ظل تعدد مظاهر الطائفية في حياتنا اليومية، بفعل معطيات السياسة حيناً، وبفعل المتحولين عن مذهب المجتمع حيناً آخر. وقد يميل بعضهم إلى خيار التحول، بدافع الرغبة في طلب سلطة القول في الدين أو استعادة لسلطة مفقودة، وذلك من خلال إقصاء الآخرين، أو اللغو في أقوالهم في تفسير الدين أو تبليغه، فضلاً عن تمحيصه. وقد وجد المتحولون إلى المذاهب القريبة أو البعيدة، في غياب التحصين وسوء عرض أدبيات المذاهب، فرصة مثالية للتشويش والتلبس والتلفيق والاتهامات والتشهير .

فالمتحولون أنفسهم ضحايا غياب التكوين الأساسي في معاني الانتماء للأمة، فضلاً عن فقد التكوين القاعدي في مذاهبهم الأصلية، ذلك أن الغالبية منهم بضاعتهم في المعارف الدينية، أو المذهبية ضئيلة جداً، فاستغل ضعفهم واستغلت رغبتهم في الهيمنة على سلطة القول في العلم الشرعي، كما استغل ضياع المواقف المترجمة للانتماء المذهبي، المعبرة عن الالتزام بالدين في مجتمعاتهم الأصلية. وقد دفعتهم الطائفية إلى اختيار طائفية أخرى غير التي أتى بها المزاحم، فاستمرأوا في البداية مخالفة الفريق (المنافس)، وما لبث الرد المنقول أن أصبح بتراكم النقول إلى نظرة طائفية لإقصاء طائفة أخرى، وفي مثل هذا الجو تولد الأورام الغريبة القاتلة، وتنشأ الطائفية باسم المذاهب، فسمع طائفيًا يحذرك من طائفية، لا ليحررك من طائفية مقبلة، بل ليسلمك إلى طائفية أشنع، ومن ثمّ تضيع معاني الانتماء إلى الأمة وأبعادها الاجتماعية في الحاضر والمستقبل.

يعلم عامة الناس فضلاً عن متعلميهم أن الطائفية غير المذهبية، ذلك أن المذهبية إقرار بحقيقة المذاهب الأخرى (المخالفة في المذهب، والموافقة في الدين)، بوصفها حقيقة موضوعية، لا يمكن إلغاؤها باللغو فيها أو التشغيب

على أهلها. فإذا تحوّلت المذاهب إلى طوائف، سكنت قلوب أتباعها فكرة مركزية مفادها: "لا يسلم لي مذهبي إلا إذا ألغيت المذاهب الأخرى"؛ أي أن يكون الإقصاء هو الفكرة الأساسية التي يستند إليها الطائفي، أمّا المذهبية الرسالية فتقوم على قاعدة أساسية مفادها: "نفي النفي وإقصاء الإقصاء من دائرة المتمذهبين المسلمين" (وأقصد من صحت نسبتهم إلى الإسلام في أصوله وفروعه)، في إطار النسب الإيماني الذي يمثل صلة رحم إيمانية بين المنتسبين إلى خط الرسالة.

ليس خافيًا على كلّ متتبع لحياتنا الدينية، أن في الأمة الإسلامية مجموعة من المذاهب العقدية، والفقهية، تتوزع على الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي.⁽¹⁾ ولو حاولنا التعرف على كل مذهب من هذه المذاهب من خلال المذاهب الأخرى؛ فإنّه لن يسلم لنا مذهب، أمّا إن أسندنا أمر التعريف بالمذاهب الأخرى إلى الطائفيين من المخالفين لهم؛ فإننا سنخلص إلى نتيجة رئيسة مفادها -بحسب رأي جميع الطائفيين- أن هؤلاء جميعًا ليسوا شيئًا يذكر⁽²⁾، وباطن الأرض أولى لهم من ظهرها، ذلك أن مذاهب كل واحد منهم -بحسب رأي الطائفيين- لا يقوم إلا على أنقاض المذاهب الأخرى وإقصائها واجتثاثها من الأرض واستئصالها من الأعماق. وقد طبق بعض المنتسبين إلى مذاهب مخصوصة هذا المسلك برداءة مشهودة، حتى غدت بعض البلاد التي خرّجت أعلامًا من المذاهب الأخرى لا أثر لأتباع تلك المذاهب فيها.⁽³⁾ وقد عاشت هذه الثقافة وترعرعت حين تحولت

(1) العالم الإسلامي في الوقت الراهن أغلبيته على مذهب أهل السنة والجماعة.

(2) تخيل رجلاً مخالفاً في الملة يحضر مجلساً يعبر فيه كلّ طائفي عن مذهبه بحضور سائر المنتسبين إلى ملته، يصعد الأول فيقول مخاطباً المخالف في الملة (بناء على ما ورد في حديث الافتراق): هؤلاء الذين هم أمامك (72 أي 73-1) ليسوا شيئاً يذكر وكلّهم مآلهم إلى النار إلا أنا، ثم يأتي الثاني ليكرر ذات الكلام، ثم الثالث، وهكذا دواليك إلى أن يصل إلى الثالث والسبعين، فما الرأي الذي يخرج به المخالف في الملة عنهم بعد تمام التقديم؟ لا شك في أنّه سينتهي إلى القول بأن هؤلاء جميعاً ليسوا شيئاً يذكر.

(3) أهل السنة في بلاد فارس.

المذاهب إلى طائفيات، فاستغلتها السياسة بعنوان العرق حيناً وبعناوين الدين والعقيدة على الخصوص أحياناً كثيرة، بل وشاع الصراع في المذهب الواحد، متلوناً بالعرق حيناً وبالرؤية المدرسية والمنهجية حيناً آخر (الحرفية "السلفية" السنية، والشيعية الإثنا عشرية، كلاهما دخل في مناكفات وصراعات مع التيارات الأصولية -نسبة إلى المنهج الأصولي- وكان بينهما مد وجزر ظاهر، وصل حد القطيعة بين الفريقين).⁽¹⁾

المذاهب في أصل وضعها مسلك في فهم الدين وتبليغه، ناتجة بمقتضى قول الشارع الحكيم: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، وذكر القرطبي (توفي 671هـ)، ناقلاً عن ابن عباس، قوله: أهل الذكر أهل القرآن، وقيل: أهل العلم، والمعنى متقارب.⁽²⁾

ويتطور المذهب في الغالب الأعم لينتج مسالك تمحيص وتقويم ونقد وإنتاج المعرفة الدينية، ومتعلقاتها من المعارف الإنسانية والاجتماعية،⁽³⁾ في كنف الإفادة من مجمل ما يحتاج إليه الفقيه والمفكر والمتكلم. وفي سياق رسالة الإسلام يضطر المشتغلون بالفقه إلى تأوين خطابهم بما ينسجم واستحقاقات المجتمع في لحظة تاريخية مخصوصة. وهذا هو شأن المذاهب عندما كانت بين أيدي مأمونة أخلاقياً ومعرفياً، جعلت من التمدد قيمة مضافة ودليل ثراء في

(1) قال نعمة الله الجزائري في سياق التعليق على مخالفة الأشاعرة في مسألة التفاضل بين الصحابة، بعد كلام طويل وتشغيب كثيف: "لكن إبليس أغواهم وصيرهم عُميةً وبُكمًا فلا سمعاً ولا بصرًا"، راجع:

- الجزائري، نعمة الله. الأنوار النعمانية، بيروت: دار القارئ ودار الكوفة، الطبعة الأولى، 1429هـ/2008م، ج1، ص37، وانظر أشنع منها فيما أورده في حق الصحابة (رضي الله عنهم)، ج1، ص45.

(2) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري. الجامع لأحكام القرآن، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988م، ج10، ص72.

(3) الأصل في المذاهب وخاصة الكلامية أن تنتج موقفاً من المسائل المعرفية المستجدة، فإن لم تكن كذلك، فليست إلا مسوقة لخبرة أسلافها، راجع مواقف الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة أيام عزهم من القضايا المعرفية وتوابعها الاجتماعية والاقتصادية.

الحياة الثقافية للأمة والمجتمع، بل عُدَّ الاختلاف وسيلة موضوعية للتركيز على ما يجمع الأمة، وحث الأتباع على التركيز على ما يجمع والابتعاد عما يفرق. ومن رحم هذه الاهتمامات ظهرت محاولات التقريب بين المذاهب، ولو صب الجهد على التعارف لكان أولى وأجدى وأكثر موضوعية من التقارب الذي لم يقع بمعناه المعرفي ولن يقع بمعناه الاجتماعي إن داومنا على هذه المسالك.

وبالرغم من محاولات التقريب،⁽¹⁾ ظلت الأمور على سابق عهدها، ذلك أنّ مؤسسات صناعة الوعي في البلاد الإسلامية ما زالت تُسير بذات النمط من الخطاب، وتستنسخ أنموذج المتدين الطائفي، لهذا لا معنى للإصلاح والتقارب من غير توقّف آلة إنتاج هذا الأنموذج من العقلية، وقد تميّزت هذه العقلية بمجموعة من السمات العامة.

ثانياً: السمات العامة للعقلية الطائفية

1 - السمات النفسية والاجتماعية

أ - عقلية سلطوية استبدادية: الطائفيون في مذهبهم الأصلي أو الجديد، لا يميلون إلى ما مالوا إليه إلا رغبة في استرجاع سلطة قول مفقودة، أو السطو على سلطة قول جديد، وتلخّصت مقاصدهم في السعي المستمر لأجل التحكم في سلطة القول في الدين، من خلال تسفيه أقوال المخالفين، دون أن يبرحوا أماكنهم على مستوى التحصيل العلمي الموضوعي، وبعضهم للأسف يهرف بما لا يعرف.

والعقلية الطائفية عقلية استبدادية، لا ترى الحق إلا معها ومع الفريق الذي تقلده، وقد يتوسل بعضهم في سياق العمل على اجتثاث رأي المخالف، بما نقل عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله (توفي 179 هـ) في قوله: "كل يؤخذ

(1) أربعينات القرن الماضي (جماعة التقريب (1948-1970) أيام مشايخ أهل السنة، محمد مصطفى المراغي، ومصطفى عبد الرازق، وعبد المجيد سليم البشري، ومحمود شلتوت، ومشايخ الشيعة الإمامية حسين البروجدي، ومحمد الحسين آل كاشف الغطاء، وعبد الحسين شرف الدين الموسوي، ومحمد تقي القمي، وغيرهم.

من قوله ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر ﷺ"، ولكنه في حقيقة الأمر يضع مع صاحب القبر أشخاصاً آخرين، يرى بأنهم فوق مقام إخضاع أقوالهم للفحص والتمحيص، فضلاً عن النقد والاستدراك، بل يجعل أقوال أولئك الرجال نصوصاً مقدسة (قداسة نظرية بالرغم من إقرارهم بأنها ليست مقدسة) يستدرك بها على اللاحق والسابق.

والعقلية الطائفية عقلية عمياء صماء، يمكنها، من أجل مقاصد طائفية، أن تتحالف مع الشيطان، من أجل الاستحواذ على مقدرات المجتمع والأمة؛ فلا تتورع عن التحالف مع الأجنبي من أجل تحقيق أهدافها، التي لا تتعدى استئصال المخالفين، أو على الأقل معاملة المخالفين بغلظة وقسوة، فتُعملُ العقلية الطائفية في المخالفين التقتيل والتنكيل والتهجير. فهي عقلية تفتقد إلى الرؤية الحضارية للدين، بل لا ترى للدين وجوداً إلا إذا كان متطابقاً تطابقاً كلياً مع الطائفة.

ب - ازدواجية المعايير: يتميز العقل الطائفي بازدواجية المعايير في التعامل مع الظاهرة الواحدة، فالمقاومة إن كانت موافقة لمذهبهم، أو مندرجة في استراتيجيتهم، فهي مقاومة، ويجب شرعاً معاونتها ونشر أفكارها، أما إن كانت على مشرب المذهب المخالف، أو غير مندرجة ضمن استراتيجيتهم، فإنهم لا يتورعون عن رميها بكل نقائص الدنيا، ولهذا فالتحريض عليها جائز إن لم يكن واجباً، وشحن القلوب ضدها من أعز ما يطلب. تؤكد هذه الملاحظة، كثير من القنوات الفضائية الطائفية، فهي تقطر حقداً وغلاً على المخالف، بل تكاد برامجها تكون صريحة في التحريض على المذاهب المخالفة.⁽¹⁾

والطائفي لا يمكن أن يصرح بأنه طائفي، كأنه يضم بين جوانحه إثمًا يخشى أن يكتشفه الآخرون، كأنه ممن حاك في صدره إثم كره أن يطلع عليه الناس،⁽²⁾ فهو على حال يستحي أن يرى عليها.

(1) منها على سبيل المثال لا الحصر: قناة الكوثر، قناة أنوار، قناة صفا،...

(2) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. الرياض: بيت الأفكار الدولية، 1998م. كتاب البر والصلة والآداب، باب تفسير البر والإثم، حديث رقم 2553، ص 1032.

لهذا تجد تصريحات الطائفي غير طائفية، ولكن تصرفاته اليومية المعانية، ومواقفه السياسية، والمذهبية، طائفيةً بامتياز، ولهذا يصعب أن يكون صادقاً إن ادعى أنه غير طائفي. وتتجلى طائفيته في تغييب الانتماء الحضاري، والرؤية التوحيدية، والوحدوية، وسُبُل الحفاظ عليها في الحاضر، والمستقبل، فلا يكلف نفسه عناء التساؤل عن سبب غياب عناصر الوحدة في التصرفات، والمواقف في الحاضر، ذلك أنَّ الوحدة وتوحيد الصفوف آخر ما يشغله، هذا إن لم يكن غير مشغول بها على الإطلاق، بل قد يكون مصروف البال والعقل عنها بالكلية؛ فلا مقصد له غير الطائفة، ثم الطائفة، ولا شيء غير الطائفة، سواء خربت البصرة أو عمرت، وسواء نجحت الأمة في امتحان استحقاقاتها أو فشلت.

ج- سرعة الاتهام وشيطة المخالف: الطائفي لا يتورع عن الاتهام والكذب أحياناً كثيرة، يصدق فيه أنه إذا خاصم فجر، سهّل على الطائفي أن يرمي من رام إقصاءه من التأطير العلمي والسياسي بتسييس الدين والعمالة إلى جهة مخصوصة، وهو نفسه غارق إلى الأذقان في مسلك تسييس الدين (عوض تدين السياسة) والعمالة لجهة هو يعرفها، فالطائفون يتصارعون من أجل العمالة، لتأكيد أهلية الثقة بهم من قِبَل مستعمليهم، لأجل ابتزاز مساعدات (دراسة، وتيسير زيارة...)، ثم تتدحرج الطائفية العملية، بسبب التنافس على المساعدات، فيصل حدّ التصفيات الجسدية.

ويرمي الطائفي إلى كسب حب المخالفين بعنوان المذهب ويريدك قريباً منه، ولكن من غير أن يبادلهم المحبة، لهذا فإنّ الحضاري من المسلمين يحب المسلم عموماً بما فيه الطائفي، ولكن الطائفي لا يحبه ولا يحب الفكر الذي ينبض به قلبه، بل لا يبادلُهُ عَشْرَ عَشْرٍ مِعْشَارِ المحبة التي يكتنّها له، ذلك أنّه لا يرى فيه ما يُحِبُّ لأجله، بل الآخر مبغض بإطلاق، وإذا أراد أن يُحِبَّ فما عليه إلا أن يقبل أن يكون نسخة منه وصورة على ما هو عليه.

ويعمل الطائفيون على نشر فكرة "شيطنة" الفكر المخالف، ورميه بكل النقائص التي عرفتھا البشرية، من لدن آدم إلى يوم الناس هذا، فالفكر المخالف بحسب تقديرهم أساس البلاوي التي عرفتھا البشرية، وإذا طلب إليهم أحد العقلاء الحلّ، قالوا له سلّم لنا زمام أمرك، ونحن نتولى إخراجك من الورطة، وإذا بهم يسلمونك إلى ورطة الكراهية والحقد والغلّ واحتقار المخالف!

2 - السمات المعرفية

أ - قلة القراءة عن المخالف: الطائفيون أو المتحولون إلى طائفة غير التي عليها أهلهم، لا يطالعون في الغالب الأعم، وقصارى ما يعرفون عن مذاهبهم الأصلية ما قرره وكرره على مسامعهم أهل طائفتهم الجديدة، بل يحفظون مبررات نشأة المذهب الجديد، ولا يكلفون أنفسهم قراءة الردود على تلك الأقوال من مصادر مذهبهم السابق، فضلاً عن معرفة جيدة بالمذهب الذي غادروه، ولهذا يُحوّلون إلى عداوة أهلهم بدرجة تفوق موقف أهل مذهبهم الجديد من أهل مذهبهم القديم.

ويُصرّف الراغب في معرفة المذهب المخالف بأعذار أقبح من عذر التقصير في القراءة، فيقال له بأنّ مذهب المخالف معروض في كتبنا، فلا حاجة لمطالعتها في مصادرها، ونحن نتكفّل بالقراءة نيابة عنك، ونقدّم لك التقرير المفصل عما تريد، وهي حيلة يَسْتَبِقُونَ بها الوساطة التعليمية والفكرية، تأسيساً للمريديّة المعرفية.

يؤكد هذه المعاني قول أحدهم: "عادة ما يقول علماء الدين الشيعة أنّه لا توجد حاجة لقراءة كتب أهل السنة، لأنّ علماء الشيعة نقلوا في كتبهم انتقادات أهل السنة، وشبهاتهم وأجابوا عنها، فالباحث المحقق يمكنه من خلال دراسته لكتب علماء الشيعة أن يضرب عصفورين بحجر: يتعرف على آراء أهل السنة وشبهاتهم، وفي الوقت ذاته، يطلع على أجوبة الشيعة على تلك الشبهات، لكن هذا لا يعدو كونه مجرد ادعاء، وينبغي أن لا يخدع الباحث المحقق بمثل

هذه الادعاءات، فكيف يمكن أن ندرك -دون الرجوع إلى مصادر أهل السنة الأصلية ومطالعتها بسعة وعمق- أن ادّعاء علماء الشيعة صحيح أم لا؟ وبناء عليه إن الرجوع إلى الكتب الكلامية لأهل السنة ودراسة آرائهم شرط لازم للتحقيق العلمي والواقعي." إلى أن يقول: "الأجوبة التي أعطيت لبعض انتقادات أهل السنة لم تكن مقنعة لهم وقد أجاب عنها علماؤهم، ولذا ولأجل الوصول إلى الحكم النهائي في المسألة لا بد من الرجوع إلى جميع تلك المناقشات والمباحثات ودراساتها بإنصاف."⁽¹⁾

ولا يمكن أن يدفع هذا المطعن، بقول البعض بأن الجامعة الفلانية، والحوزة الفلانية، تدرّس كيت وكيت من كتب المخالفين، لأنّ العبرة بما يتداول في الوسط الاجتماعي الواسع، ولا عبرة بالاستثناء، ذلك أن الاستثناء يؤكّد القاعدة العامة ولا يبطلها، فموقف الرأي العام أكبر مؤشرات نجاح محاربة العقلية الطائفية من عدمها.

ب - اجتماع المتناقضات في العقلية الطائفية: تجتمع المتناقضات في نفسية أحسن الطائفين حالاً، وأعلاهم تكويناً، فقد يكون في قضايا الصراع الفكري مع المخالفين في الملة على مستوى مقبول، ولكنه بمجرد أن يدخل رحاب الاختلاف بين المسلمين، يتحول إلى عجز، لا يختلف عن أي عجز مخرف من أتباع المذهب الذي يرافع عنه الطائفي، ذلك أنه لا يحترم العلم، ولا يكلف نفسه عناء القراءة، والتثبت مما يقول، وتراه كثير التضليل والمغالطة، فيستل من أقوال المخالفين ما يؤيد رأيه وتحليله، حتى وإن كان السياق ينسف اختياراته.

ج- عقلية المؤامرة المذهبية: تاريخ أمتنا مليء بالحديث عن جرائم مذهب ضد مذهب آخر، وقد عُرفت في تاريخنا بمآتم المذاهب، وقد وجدت ثقافة "الهولوكوست" أنصاراً مسوقين ينشرونها، ووجد فيها المتحولون من مذهب

(1) نيكوئي، حجت الله. نظرية الإمامة في ميزان النقد، ترجمه عن الفارسية موقع www.ijtehadat.com.

إلى آخر خير سبيل للتنفيس عن عُقْدِهِمْ، وتصفية الحسابات مع أهل مذهبهم السابق، فكان الغرض منها -بحسب ما تؤكدته الوقائع- التفتيش عن سلطة مفقودة، وجعلوا سبيلها الرئيس إقصاء الآخرين من التأطير الاجتماعي بواسطة نشر ثقافة الهولوكوست المذهبي، بالتهويل من شأن تاريخ الصراعات الطائفية؛ فيركّزون على بيان وتضخيم ما اقترفه أهل مذهبهم القديم سلفاً وخلفاً تجاه أهل مذهبهم الجديد، وقد وجدت عقلية التهويل سوقاً رائجة بين كل الطوائف.

وكان تأثير استحضار عقلية الهولوكوست واضحاً على المشهد الراهن، فتلاحظ أن للهولوكوست المذهبي حضوراً قوياً في مواقف بعضنا من بعض، والتهويل من شأنه أن يعطل العقل، ويسر إسلام النفوس للغالب الوقتي، يفعل بها ما يشاء، فإن لم تتحرر القيادات الفكرية للمذاهب من الهولوكوست المستفاد من التاريخ، والحد من حضوره في صياغة مواقف أهل المذاهب من بعضها، فإننا سننتهي إلى نوع من الجنون الذي يمنع الموازنة بين المفاسد والمصالح، ويمنع الموازنة بين مفسدة ومفسدة أعظم.

ثالثاً: آليات صناعة العقلية الطائفية

1 - مشكلة برامج صناعة الوعي: مؤلفات للاستهلاك وأخرى للتصدير

تعتمد الدول الطائفية والمذاهب التي تغلب عليها النزعة الطائفية إلى التأليف بمسلكين مختلفين، بل يظهر الشخص الواحد بأسلوبين مختلفين، في مؤلفين في زمن واحد؛ أولهما للاستهلاك الداخلي؛ أي للتداول بين أتباع المذهب في بلدهم ومؤسساتهم الأصلية وأهليهم، والثاني يؤلف للتصدير، موجه للمخالفين؛ أي مؤلف لغير المنتسبين إلى المذهب⁽¹⁾، وهي أشبه بمسالك تعليم المذهب لغير المنتسبين إليه، وهي مصيدة منصوبة لشخصيات من مذاهب المخالفين،

(1) آل كاشف الغطاء، محمد حسين. أصل الشيعة وأصولها، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الأولى،

1410هـ/1990م، ص 43-45.

وخاصة تلك الشخصيات القلقة أو التي أقصيت من تأطير المشهد الديني - في طائفة مخالفة - في لحظة من لحظات الصراع.

هل يمكن لأسلوب التأليف بمسلكين في الموقف من الآخر أن يؤثر في حلحلة العقلية الطائفية، فضلاً عن اجتثاثها؟ أسلوبٌ هذا شأنه يغرس الطائفية، ويتعمّد نبتتها ويبدل الأموال الطائلة من أجل نموها والتمكين لها؛ وعقليةً، هذه مواصفاتها وهذا مبلغ جهدها، لا يمكن أن تحرر المخالفين من الطائفية، ذلك أنها عاجزة عن الحد من الشحن الطائفي في مجتمعها، ومن عَجَزَ مع أهله، فهو أَعَجَزُ مع الآخرين، وإذا رفضنا التأليف بمسلكين؛ فإننا نحذر من مغبة محاولات استغباء المخالفين، وشراء صمتهم بكتابات التصدير، التي تتضمن الرفع من شأن الوحدة؛ فإنهم لا يمكن أن يستغفلوا أو يغفلوا عن كتابات الاستهلاك المحلي تلك الكتب التي تؤسس للطائفية برداءة منقطعة المثل.

ويأسف الرسالي العاقل، لما آل إليه أمر أمتنا الإسلامية؛ فبعض الجهات التي يظهر أنّها من الجهات الفاعلة في التقريب بين المذاهب رَوْماً للحدّ من الشحن الطائفي - حسب ما يفهم من تصريحات وتصرفات - تخصص أموالاً طائلة للرد على كل ما يصدر من آراء مخالفة لما تميل إليها، بحق وبباطل كثير. وبالرغم من شيوع فكرة التقريب بين المذاهب تلطيفاً للجو وحداً من الآثار المدمرة للطائفية؛ فإنّ العمل العلمي، والسياسي، والاجتماعي، إلخ، الذي تمارسه مؤسسات رسمية في تلك الدول، سيُجهزُ على مكاسب التقريب التي جنت الأمة بعض نتائجه بعد جهود مضيئة؛ تلك الجهود على جلالة قدرها، لا يمكن انتظار نتائج كبيرة منها في ظل العمل الموازي، الذي تبشره بعض القوى المنتسبة إلى مذاهب الداعين إلى التقريب؛ فمتى يكتمل البناء إذا كان عدد دعاة الوحدة ضئيلاً جداً، ولا سلطان لهم على القرار التعليمي، والعلمي، والسياسي، والاجتماعي، في المذاهب التي يتكلمون باسمها.

2 - مسالك التعليم ومضامينه

تسهم مسالك التعليم وصناعة الوعي بالدين والظواهر المتعلقة به، على نحو ملفت للنظر في صناعة الوعي الطائفي، من خلال الشحن المبطن للأتباع ضد المخالفين، فإذا كانت مؤسسات تبليغ المذاهب مؤسسات تصنع الطائفية، من خلال التركيز اللافت على التشويش على البنية الداخلية للمذاهب الأخرى، على أمل تخريبها في قابل الأيام، وتزويد أتباع المذهب بمعلومات خاطئة أو مكذوبة عن المخالف، فإننا لا ننتظر إلا منتجاً واحداً بلون واحد، قد تختلف النسخ المنتجة من حيثيات لا تؤثر في نوع المنتج وسماته العامة، بحيث لو قلت بأن الواحد عندهم، دال على عقلية المجموع ما ظلمت، إنه نسخة طائفية مكررة. ومع صراحة ووضوح ما نرى؛ فقد ترى في برامجهم المسطورة أنهم يدرسون المذاهب من مصادرها في "مؤسسة التوحيد أو التقريب أو..."، ولكن الحال عند العقلاء أصدق من المقال، فالطائفي لا ينتج في تعليمه وتمحيصه ونقده إلا طائفيًا؛ ذلك أنه تعليم قائم على قاعدة الإلزامات، التي يتفق الجميع على أنها لا تلزم المذهب (وفق قاعدة لازم المذهب ليس بمذهب). وبالرغم من ذلك فهي قاعدتهم في التعامل مع المخالف، وتكاد أن تكون القاعدة الذهبية عند الطائفيين جميعاً، ومفاد هذه القاعدة أن يقول الطائفي مثلاً هل أنت معي؟ فإن قلت لا، قال إذن أنت ضدي، مع أنه لا رابط منهجياً وموضوعياً بين أن لا أكون معك وأكون ضدك، والأمثلة في هذا الباب كثيرة، والمذهب كلما غلبت على أدبياتها فكرة الإلزامات كان إلى الطائفية أقرب، وكان منهجه أدعى إلى تفريخ الطائفيين أو استنساخ نماذج رديئة جداً من الطائفيين.

تغيب التحصين ضد الطائفية بالتمكين للإسلام الحضاري وسؤال الالتزام، يؤخر الاهتمامات الحضارية و"يستحمر" الأمة بنخبها، ويُمكنُ لسؤال الصراع على سلطة التوجيه في الدين؛ وهو ولا شك صراع على السلطة بامتياز، لهذا

يَرْكَبُ الطائفي الصعب والفرس الجموح لأجل الخلوص إلى نتيجة محسومة سلفاً، فتراه غير مشغول بسؤال الالتزام، بل هو ساقط من اهتماماته. ولو التزم كلُّ في خطه المذهبي لأمكن تجاوز فكر الطائفية، ولكن للأسف كلُّ مشغول بإقصاء الآخر من تأطير المشهد الديني أولاً، ثم المشهد الاجتماعي والسياسي ثانياً.

والفكر الطائفي يحرض على قيام الطوائف الأخرى، ويتعهدها بالعناية من خلال التركيز على مسائل المطارحات وتغيب استحقاقات الأمة، فلا يمكن موضوعياً أن نقول للناس كونوا وَخَدَوِين، ونحن نتج فكراً طائفيّاً وأفعالنا طائفية، تبعث الحياة في الطائفية بلون مذهبي مخالف، لهذا إذا غمزت المخالف فلا تلمه إذا عاملك بالمثل، والطائفي للأسف يضربك ويحرمك من البكاء، و"يطل" مذهبك ويمنعك من الكلام فضلاً عن الرد، بحجة أن الطائفية مقبولة.

ولو لم تكن غير المصانع آنفة الذكر (برامج التعليم، ووسائل الإعلام) لكنت كافية وزيادة في تفريخ الطائفيين بين أتباع المذهب، بل واستنساخ نماذج رديئة من الطائفيين، تقدّم أكبر الخدمات للاستعمار بتقسيم العالم العربي والإسلامي إلى دويلات على أسس طائفية، فمن "الهلال الشيعي" إلى "المثلث السني" إلى "الدائرة الكردية"، ودخل بعضنا على الخط، وخاصة بما ورد على لسان "المحللين" الذين ليسوا إلا نمطاً من "المهللين" بتقطيع العالم الإسلامي إلى طوائف متناحرة.

رابعاً: مستندات الطائفية

1 - الدين والمعرفة الدينية

يضطر الطائفيون، لمقاصد طائفية، إلى تكريس عدم التمييز بين الدين والمعرفة الدينية، ويشبتون لكلّ تقديساً من غير تدقيق نظر في طبيعة الدين والمعرفة الدينية. وإذا كان الدين إلهياً، فإن المعرفة الدينية بشرية، وإذا كان

الدين كاملاً غير منقوص، فالمعرفة الدينية ناقصة تسعى إلى الكمال؛⁽¹⁾ لأنها ناقصة، أمارتها استدراك اللاحق على السابق، فضلاً عن فحص الأقوال والآراء وتمحيصها.

وقد وسَّع الطائفيون من دائرة التدين الضروري، فجعلوا التدين سبباً في الفرقة، بل سبباً في تضييع مقاصد الدين على مستوى الموقف الاجتماعي والأداء الحضاري، وكثيراً ما يُتوسَّل به إلى تدمير جسور الأخوة الإيمانية. ولما استفحل أمر التشردم بسبب الآراء المختلفة في مسائل الكلام والفقه، قام بعض أهل العلم إلى إصلاح الخلل، وحاولوا إخراج الكلام والفقه من دائرة الدين أو الشرع على قول بعضهم.⁽²⁾ وقد كادت أن تستغل حسن نوايا هؤلاء لنسف الدين، ذلك أنَّ الرافض للدين استغل الفرصة للتدليل على أنَّ الدين من أهم أسباب الفرقة والتنافي المفضي إلى التناحر، وأدبيات العرض الطائفي للمذاهب الكلامية والفقهية خير دليل على ذلك.

والتدين، أو تجربة الالتزام بالدين، عند الطائفي، تقوم على دعامة واحدة، مفادها المطلوب شرعاً واحد غير متعدد أصولاً وفروعاً، فلا تصح نسبة المرء إلى الدين إلا إذا استنسخ أنموذج التدين المشار إليه، من غير التفات إلى تفصيل موضوعي في المسألة. ذلك أنَّ التدين في آخر خلاصة له، يقوم على دعامتين رئيسيتين، أولاهما الضروري للالتزام الملزم للغير (وهو قوام وعي الإنسان المسلم بالحياة والمجتمع والإنسانية)، وثانيتهما الضروري للالتزام من غير أن يكون ملزماً للغير، ولو سلّمنا بأنَّ التدين لا يقوم إلا على معارف من الجنس الأول، لأفضى الأمر إلى أحد أمرين، أحدهم مرّ؛ الأول أن يكفر المسلمون

(1) سروش، عبد الكريم. القبض والبسط في الشريعة الإسلامية، نقلته إلى العربية دلال عباس، بيروت: دار الجديد، ومنتدى الحوار العربي الإيراني، الطبعة الأولى، 2002م، ص 29-36.

(2) صبري، مصطفى (شيخ الإسلام). موقف العقل و العلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1401هـ/1981م، ج 4، ص 315.

بعضهم بعضاً وهي أجلى صور الطائفية، والثاني أن لا يتصور تدين أصلاً، ذلك أننا إن قبلنا بأنه لا تدين إلا بما كان من الجنس الأول لما تصورنا تديناً أصلاً، بل سيفضي إلى إبطال الأصل بالفرع، وصورته أن قبول الفكرة مؤداه ربط التدين بالاتفاق الكلي في جميع المعارف (أصولاً وفروعاً) التي يحتاج إليها في تجسيد التدين، وهو ضرب من المحال لا يقبله عاقل خبير بإنتاج المعرفة الدينية المستنبطة من أصول الشريعة الإسلامية.

العلاقة بين الدعامتين، بحسب تقديرنا كالعلاقة بين الضروريات والحاجيات، فإبطال الحاجي بإطلاق سيفضي إلى إبطال الضروري (الموافقات)، لهذا لو ربطنا التدين بالاتفاق الكلي لما تصورنا تديناً فردياً فضلاً عن المضمون الاجتماعي والتربوي والحضاري للدين.

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ يعني في دينكم... ويجوز أن يكون معناه، ولا تفرقوا متابعين للهوى والأغراض المختلفة، وكونوا في دين الله إخواناً؛ فيكون ذلك منعاً لهم عن التقاطع والتدابير، ودلّ عليه ما بعده، وهو قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: 103] وليس فيه دليل على تحريم الاختلاف في الفروع؛ فإن ذلك ليس اختلافاً؛ إذ الاختلاف ما يتعذر معه الائتلاف والجمع، وأما حكم مسائل الاجتهاد، فإن الاختلاف فيها بسبب استخراج الفرائض ودقائق معاني الشرع، وأكبر شاهد على ذلك وما زالت الصحابة يختلفون في أحكام الحوادث وهم مع ذلك متآلفون... وإنما منع الله اختلافاً هو سبب الفساد.⁽¹⁾

ولو نظرنا إلى مسائل الاختلاف بالنظر إلى مسائل الاتفاق لما تجاوزت العُشر، فكيف نهمل التسعين ونركّز كل جهودنا على العشر البواقي؟ بأي منطق نفكر؟!

(1) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري. الجامع لأحكام القرآن، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988م، ج4، ص103.

والوحدة الإسلامية لا تعني إلغاء المذاهب، بل تعني الاعتراف بالمذهب المخالف، وهو ليس من قبيل الموقف المتبرّع به، بل هو حقيقة موضوعية لا ينكرها إلا مكابر، ذلك أنّ من رام جمع المذاهب في مذهب واحد أو إلغاء مذهب باللغو فيه رام المحال، ولم يزد المسلمين إلاّ تباعدًا وتنافراً وتناحراً، لهذا كلّه فالوحدة الإسلامية في كنف التعدد المؤسس على التنوّع الموضوعي حقيقة شرعية موضوعية، تفرضها مضامين الدين وطبيعته وحركيته.

2 - المذهب والدين

يمتزج المذهب مع الدين تمازجاً كلياً، ومع انغلاق أهل المذهب على أنفسهم يتماهى المذهب عندهم مع الدين، ومع قلّة العناية بدراسة وفحص آليات إنتاج المعرفة الدينية عند المخالف في المذهب والمخالف في الملة، يتطابق المذهب مع الدين، فيصبح المذهب هو الدين، ويخلع على جميعهم تقديساً، بل لا يرى الطائفي غيره في قبول التدين، ومن ثمّ يتحوّل المذهب إلى طائفية، بها يوالون وبها يعادون، وقد وجد في خبرتنا المعرفية الكلامية والفقهية ما قد يستند إليه في تأييد هذه الرؤى.

قال أحد أئمة الأشاعرة⁽¹⁾: "من اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق الممتمين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه فهو كافر، ومن نسب إليهم غير ذلك فقد كفرهم، فيكون كافراً بتكفيره لهم، لما روي عن النبي ﷺ أنّه قال: "ما كفر رجل رجلاً إلاّ بآء به أحدهما."⁽²⁾

وأُسند الإمامية خصوصاً كثيرة تستعمل متكاً للتفسير الطائفي للإسلام، منها أنّهم رووا عن أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه، قال: حدثنا محمد بن علي،

(1) الشيرازي، أبو إسحاق (ت 476هـ). الإشارة إلى مذهب أهل الحق، دراسة وتحقيق: محمد الزبيدي، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1419هـ/ 1999م، ص 275

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، دمشق: دار ابن كثير، 2002م، كتاب الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل، حديث رقم 6103، ص 1526.

عن عمه أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن سنان، عن زياد بن المنذر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: "المخالف على علي بن أبي طالب بعدي كافر، والمشارك به كافر، والمحب له مؤمن، والمبغض له منافق، والمقتفي لأثره لاحق، والمحارب له مارق، والراد عليه زاهق، "علي" نورُ الله في بلاده وحجته على عباده، "علي" سيفُ الله على أعدائه، ووارث علم أنبيائه، "علي" كلمةُ الله العليا وكلمةُ أعدائه السفلى، "علي" سيدُ الأوصياء ووصي سيد الأنبياء، علي أمير المؤمنين وقائد الغر المحجلين وإمام المسلمين، لا يقبل الله الإيمان إلا بولايته وطاعته." (1)

وذكر المجلسي في بحار الأنوار مسنداً حديثاً للنبي ﷺ: "من جحد علياً إمامته من بعدي فإنما جحد نبوتي، ومن جحد نبوتي فقد جحد ربوبيته." وصرّح بعدها بما يعتقد في حق المخالف في مسألة الإمامة، فقال: "واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من بعده عليهم السلام بمنزلة من جحد نبوة الأنبياء عليهم السلام." بل صرّح بأكبر من ذلك حين قال: "واعتقادنا فيمن أقر بأمر المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة عليهم السلام أنه بمنزلة من آمن بجميع الأنبياء ثم أنكر نبوة محمد ﷺ"، ثم عزا ذلك إلى نص منسوب إلى جعفر الصادق: "المنكر لآخرنا كالمنكر لأوّلنا"، مؤسساً كل ما انتهى إليه بما نسبته إلى النبي ﷺ: الأئمة من بعدي اثنا عشر أولهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم القائم، طاعتهم طاعتي، ومعصيتهم معصيتي، من أنكر واحداً منهم فقد أنكرني." (2)

وكلّ من قرأ أمثال النصوص السابقة، يستشكل العلاقة بين المذهب والدين، وخاصة في ظل عقليات تغيب السؤال الموضوعي، مثل انصرافها عن استحقاقات الأمة الإسلامية في اللحظة الراهنة.

(1) بشارة المصطفى ﷺ لشيعته المرتضى، طبعة إلكترونية / www.rafed.net/books/hadith/bishara/ index ص 41-42.

(2) المجلسي، محمد باقر. بحار الأنوار، ج 27، ص 61-63 / <http://www.thar-allah.com/> hashemya33/n3/27.htm

3 - قطعيّات الدين وقطعيّات المذاهب

تتمسك المذاهب الإسلامية، الكلامية على الخصوص، بمبادئ تعدّها أصولاً قطعية، لا يمكن بأي شكل قبول مناقشتها، فضلاً عن فحصها وتمحيصها، منها حديث الافتراق وما تولّد عنه من نحو قاعدة: "المعلوم من الدين بالضرورة".

أ - حديث الافتراق: اشتهر وانتشر حديث الافتراق بين المسلمين على تنوع مشاربهم المذهبية، وذكره في مؤلفات الحديث النبوي الشريف، ومصنفاتهم في علم الكلام وعلم المقالات (الفرق الإسلامية). ولكنهم اختلفوا في شأنه بين مصحح للحديث بتفاصيله، وقابل للشرط المقرر للافتراق فقط، ومال فريق ثالث إلى القول بأنّه موضوع⁽¹⁾. وستوقف عند مواقف عدد من المذاهب الكلامية من الحديث.

- أوردت المصنفات الشيعية على تنوعها المذهبي الحديث وتختتم كلّ فرقة منهم الحديث بما يخدم مذهبها، فأوردت المصنفات الزيدية شطراً من الحديث، وبعد عرض تفاصيل فرق المسلمين، يختم العرض ببيان الفرقة الناجية والدليل على أنّها كذلك من النقل والعقل، قال أحد أعلامهم: "ودليل كون (الزيدية) هي الفرقة الناجية أمران، عقلي، ونقلي. أما العقلي: فقولها بالعدل والتوحيد، وتنزّهها عن الجبر والتشبيه، وسنبيّن أنّ ذلك هو الحق عقلاً، وأما النقلي: فإجماع من يعتدّ به من قدماء علماء أهل البيت عليهم السلام، فلم يؤثر عن أحد منهم جبر ولا تشبيه..."⁽²⁾

وذكرت مصنفات الشيعة الإمامية الإثنا عشرية نسبة الحديث إلى علي ابن أبي طالب عن زاذان عن علي - عليه السلام -: "تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة. وهم الذين قال لهم

(1) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. الفصل في الملل والأهواء والنحل، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج3، ص138.

(2) ابن المرتضى، أحمد بن يحيى. البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، تحقيق: محمد محمد تامر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1422هـ/ 2001م، ج1، ص31-51.

الله - تعالى -: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأعراف: 181]. وهم أنا وشيعتي. ⁽¹⁾

ورأس المشكلة بين أهل السنة والشيعة الإمامية الإثنا عشرية مسألة الإمامة، لهذا تجد بعضهم، وعبر تاريخهم الطويل، يحاولون تفسير الإمامة برأي يخرجها من دائرة أصول الدين، ولكنه اختيار لا يحل المشكلة في حقيقة الأمر، من ذلك قول أحدهم ⁽²⁾: "الكافر في اصطلاح فقهاءهم من جحد ما علم من دين الإسلام ضرورة، كمن أنكر الصلاة أو الصوم والحج ونحوها، أما من أنكر ما علم من دين الشيعة بالضرورة لا من دين الإسلام كتقديم أمير المؤمنين في الخلافة والفضيلة، وتكفير من تخلف محله؛ فهو ليس بمؤمن، ولكنه لا يخرج عندهم من الإسلام، الذي عليه المناكحات والطهارات وإحقاق الدماء والأموال.

ويؤيده قول أحد المعاصرين: "الإمامة ليست أصلاً من أصول دين الإسلام، وإنما هي أصل لمذهب التشيع، فمنكرها مسلم إذا اعتقد التوحيد، والنبوة، والمعاد، ولكنه ليس شيعياً." ⁽³⁾

والواقع أننا بحاجة إلى جرأة أكبر، ولكنها تصطدم مع معتقدات الرأي العام عند الشيعة، لهذا عدت بعض الشخصيات التي تجرأت على مثل هذه المباحث شخصيات قلقة إن لم تكن متهمه بالمروق من الدين والضلال، بحسب رأي مخالفينهم. ⁽⁴⁾

(1) الحلّي، كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، تحقيق: حسين الدركاهي
www.aqaed.com/book/363

(2) الجزائري، الأنوار النعمانية، مرجع سابق، ج3، ص46.

(3) مغنية، محمد جواد. تفسير الكاشف. إيران: مؤسسة تحقيقات ونشر معارف أهل البيت، ج7، ص732، وج3، ص160.

(4) من أمثال محمد مهدي الخالصي، وجواد الخالصي، ومحمد حسين فضل الله، وأحمد الكاتب، وموسى الموسوي... تصفح في (التحامل على المخالف من أهل المذهب) موقع ضلال نت.
http://www.zalaal.net

ب- أوردت المصنفات الإباضية الحديث بصيغ قريبة، فذكر الربيع ابن حبيب في جامع الصحيح، باب في الأمة أمة محمد ﷺ عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: "ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهن إلى النار ما خلا واحدة ناجية، وكلهم يدعي تلك الواحدة." (1) وحدد أحد الشراح هوية الفرقة الناجية، فقال: "هي ما عليه أهل الدعوة،" (2) نفعا الله ببركاتهم وأمانتنا على الوفاء. (3)

وقال آخر بعد سرد تشعب فرق المسلمين: "مع القطع الثامنة من الكبار (الفرق الكبيرة)، التي هي الناجية، المتممة للثلاث والسبعين فرقة، هي الإباضية الخالص، المنسوبون إلى عبد الله بن أباض." (4)

وقد أحسَّ بعض أعلامهم بوقع هذا التفسير على المخالف، فانتهى إلى القول بأنَّ هذه التسميات (أهل السنة، والشيعة، والخوارج) لم تكن وحيًا من السماء... إلخ، وما أن ظهرت هذه الفرق على الساحة حتى ظلت كل واحدة تدعي لنفسها الصلاح والنجاة، وترمي غيرها بالاطلاح والهلاك"، وهو ما جعله يخلص إلى القول: "وخير القول أن يعمل المسلمون في ما اتفقوا فيه، وأن يعذر بعضهم بعضًا فيما اختلفوا فيه، مع فهم الإطار العام للمصادر، والحق ما وافق الكتاب والسنة والإجماع." (5)

(1) ابن حبيب، الربيع الإباضي. مسند الربيع بن حبيب، بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، ومسقط: مكتبة الاستقامة، ص17.

(2) يعرف الإباضية باسم أهل الدعوة والاستقامة.

(3) الوردجاني، أبو يعقوب يوسف إبراهيم. حاشية على كتاب الترتيب، محشى بحاشية أبي عبد الله محمد بن عمر، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1402هـ/1982م، ج1، ص63-64.

(4) الثميني، عبد العزيز. معالم الدين، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1407/1986م، ج2، ص236.

(5) الجعيري، فرحات. البعد الحضاري للعقيدة عند الإباضية، القرارة: 1408هـ/1987م، ج1، ص88-89.

ج- وعند أهل السنة: أورد الحديث الترمذي في سننه وقال حديث حسن، كما أخرجه أبو داود، وتضمنت الرواية تقرير الافتراق دون إشارة إلى هوية الفرقة الناجية، بينما صرّحت رواية أخرى للترمذي (وقال غريب) إلى هوية الفرقة الناجية: "قالوا من هي يا رسول الله ﷺ قال من كان على ما أنا عليه وأصحابي." وهو متبنى كتب المقالات والكلام.⁽¹⁾

واختلفت أقوال القدماء والمعاصرين من الحديث، فرأى ابن حزم أنه حديث لا يصح.⁽²⁾ وسلم ابن الوزير اليماني بالافتراق ولكنه حذر من الزيادة: "كلّها في النار إلّا واحدة"، فقال بأنّه لا يؤمن أن تكون من وضع الملاحدة.⁽³⁾ وانتهى الشوكاني بعد سرد مختلف أسانيد الحديث ومختلف رواياته إلى القول، بأن أصل الحديث (رواية أبي هريرة) الذي تضمن تقرير الافتراق صحيح، أما الذي تضمن زيادة "كلّها في النار إلّا واحدة" فضعيفة لا تقوم بها حجة حكم شرعي، ولو على بعض المكلفين؛ فكيف في مثل هذا الأمر العظيم، الذي هو حكم بالهلاك على هذه الأمة المرحومة، التي شرفها الله، واختصها بخصائص لم يشاركها فيها أمة من الأمم السابقة، وزادها شرفاً، وتعظيماً، وتحليلاً بأن جعلها شهداء على الناس، وأي خير في أمة تفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة، تهلك جميعها فلا ينجو منها إلّا فرقة واحدة"، وبعد هذا، نقل استحسانه لمقولة الحفاظ التي نقلناها عن ابن الوزير، فقال: "ولقد أحسن بعض الحفاظ، حيث قال: "وأما زيادة: كلّها هالكة إلّا واحدة فزيادة غير صحيحة القاعدة، وأظنّها من دسيس بعض الملاحدة والزندقة؛ فإنّ فيها من التنفير عن الإسلام والتخويف

(1) البغدادي، عبد القاهر. الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، (د.ت.)، ص 4-11.

(2) ابن حزم، علي ابن أحمد بن سعيد الأندلسي. الفصل في الملل والأهواء والنحل، مرجع سابق، ج3، ص138، ذكر الشيخ ناصر الدين الألباني أنّه فتش عن قول ابن حزم في الفصل فلم يعثر عليه، راجع سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم 204 المجلد الأول، القسم الأول، ص409.

(3) ابن الوزير اليماني، محمد بن إبراهيم. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994م، الجزء1، ص186.

من الدخول فيه ما لا يقادر قدره، فيحصل لوضعها ما يطلبه من الطعن على هذه الأمة المرحومة، والتنفير عنها كما هو شأن كثير من المخدولين الواضعين للمطاعن المنافية للشرعية السمحة السهلة

وأورد في سياق التعليق على "ما أنا عليه وأصحابي"، فقال: "وليس هاهنا حجة شرعية توجب علينا المصير إلى هذا التعيين وتلجئنا إلى تكلف تعيين الفرق الهالكة وتعدادها فرقة، فرقة، كما فعله كثير من المتكلمين للكلام على هذا الحديث." (1)

فتفعيل فكرة فحص الأطروحات المذهبية وتمحيصها، بحاجة إلى جرأة وشجاعة أدبية كبيرة، تمنع تسويق التفسير الطائفي للمذاهب الكلامية، ولا يمكن حلّ الإشكال بالغفلة عنه أو تبسيطه، ذلك أنّه من غير تحقيق القول في المسائل في إطار رؤية حضارية، لا يمكن استئصال الصدام بل يُبقي مصانع (التعليم) إنتاج العقلليات المهيّأة للتحويل إلى عقلية طائفية قائمة.

د- الإلزامات في التعامل مع المخالف: يقر جميع المسلمين بقاعدة: "لازم المذهب ليس بلازم"، ولكنهم يعملونها في محاكمة أقوال مخالفينهم من أهل المذاهب الأخرى، والمذاهب التي يغلقها شيوخها ويسدون الباب دون كلّ قراءة فاحصة تمحيصية فضلاً عن النقدية أو تفاعلية مع الخبرة المعرفية لغيرهم، الغالب فيها استنساخ عقلية طائفية بعنوان المذاهب، ومنشأ هذا المسلك الانغلاق على تراث المذهب، والمنع الصارم من محاولة الفهم الصحيح لما ذكرته المذاهب الأخرى في مسائل الاختلاف، يدل على ذلك التعامل مع آراء المخالفين وحججهم، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الموقف من مسألة الإمامة: الإمامية وقياسها للإمامة على النبوة في مناقشتهم لأهل السنة، ولاشك في أنّ المناقشة والردود لا صلة لها بمناط النزاع،

(1) الشوكاني، محمد بن علي. كتاب الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني، تحقيق: أبو مصعب محمد ابن حسن حلاق، صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، ج1، ص 203-210.

لأنّ من لم يسلم بالمقدمة لا يسلم بالنتيجة ضرورة، من ذلك قول أحدهم: لو جاز للأمة اختيار الإمام لجاز لها اختيار النبي، وقولهم لو جاز نصب الإمام بالاختيار جاز عزله بالاختيار.⁽¹⁾ وهو تعليق على قول أهل السنة بالاختيار في الخلافة، والإمامة. ومبنى الإلزام قول الإمامية: "الإمامة منصب إلهي كالنبوة"، وهو أمر لا يقره أهل السنة، لهذا فهم مع قولهم بأنّ النبوة عطاء إلهي بمقتضى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مَنِ الْمَلَكِكَةَ رُسُلًا وَمِنْ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: 75]، ويقولون في الوقت نفسه بأنّ متولي منصب الخلافة، يرجع إلى اختيار الأمة وفق ما دلّت عليه إشارات السيرة وحياة الخلفاء الراشدين.

هـ- الموقف من مسألة الرؤية: يرى الإباضية أن القائل برؤية الله، يلزم أن يكون مجسّماً، ومن ثمّ يكون أهل السنة مجسّمة، قال السالمي: "رؤية الباري تعالى من الأشياء التي لا يتصور العقل صحة وجودها، لأنّ العقل يحيل ذلك، وذلك لأنّ من لوازم الرؤية ومن شرائطها أن يكون المرئي متميّزاً أي مشخّصاً، والرب تعالى يستحيل عليه التشخيص، ومن لوازمها أيضاً أن يكون المرئي متبعّضاً أي ذا أبعاد أي أجزاء... وينتهي في آخر المطاف إلى إلزام جلّي، فيقول: "وأحكم على من قال بجواز الرؤية في حقه تعالى وعلى من قال بوقوعها في الآخرة بكفر النعمة (مخلّد في جهنّم في الآخرة)... والقائل بذلك فاسق لمخالفته العقل والنقل."⁽²⁾

ولو راجعت مصنفات الذين أرادت الإباضية إلزامهم به لوجدتهم ينكرون اللازم، منها قول أبي الحسن الأشعري: "إنّ قال قائل منهم: إنّ البصر في الحقيقة هو بصر العين لا بصر القلب، قيل له: ولمّ زعمت هذا؟ وإن جاز لك ما قلته جاز

(1) النباطي، زين الدين. الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم، صححه وحققه وعلّق عليه: محمد باقر البهبودي، طهران: المكتبة المرتضوية، مطبعة الحيدري، الطبعة الأولى، 1384، ج1، ص84.

(2) السالمي، أبو محمد عبد الله بن حميد. بهجة الأنوار شرح أنوار العقول في التوحيد، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، الطبعة الثالثة، 1413هـ/1993م، ج1، ص89-93.

لغيركم أن يزعم أن البصر في الحقيقة هو بصر القلب دون العين، وإذا لم يجز هذا وجب أن البصر بصر العين وبصر القلب".⁽¹⁾

ولا يتعد أهل السنة والمعتزلة في الانضباط بالقاعدة نفسها في التعامل مع المخالفين. والذي يهمننا التوقف عنده هو الإشارة إلى خطورة التعامل بقاعدة لازم المذهب، لأنّ الجميع يقر بأن لازم المذهب ليس بمذهب، وخاصة في حال إنكار المُلزم بلازم مذهبه، وفي ذلك أصدق دليل على بطلان إلزامه به، ويحسن أخيراً الإشارة إلى ضرورة تأسيس الموقف من الآخر وفق ما صرّح به، ووفق ما التزم به عامة المنتسبين إلى المذهب.

خامساً: خطورة الطائفية

يتعين أن نتفق بأنه لا وجود في المجتمعات العربية والإسلامية لمجتمع مصون من الوقوع في أتون النزاعات الطائفية بمختلف ألوانها (الدينية أو العرقية أو الشلّلية)، من هنا تغدو العناية ببيان آثارها التدميرية رسالة حضارية قبل أن تكون إعلامية. إنها تتجاوز فكرة الإعلام للإعلام، لترمي إلى تحقيق تحصين المجتمع ضد الطائفية: فكرة وممارسة، ولا يمكن أن يحقق هذا المقصد ما لم تعمل مؤسسات التعليم على ترسيخ قيم الوحدة، ولكي لا تتحول الوحدة إلى حديث لا معنى له، يتعين أن نعرف أبناءنا مذاهبهم في ظل ثقافة الوحدة، فنقطع الطريق على المتاجرين بالطائفية بعنوان الوحدة، أولئك الذين استغلوا جو التسامح المذهبي؛ كما استثمروا جهل عموم المثقفين وعامة الناس بالمذاهب المخالفة لصناعة عقلية طائفية محرضة على أهل البلد ومذاهبهم؛ بعناوين الحب

(1) الأشعري، أبو الحسن. الإبانة في أصول الديانة، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دمشق وبيروت:

مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، 1401هـ/1981م، ص49، وراجع كذلك:

- الأملاني، سيف الدين. غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، الكتاب

الرابع والعشرون من سلسلة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة: لجنة إحياء التراث

الإسلامي، 1391هـ/1979م، ص159-178.

نصنع الكراهية، وبعنوان البناء يخربون، وبعنوان التعدد نلغي المخالف، ... وما أكثر عناوين الخير التي دخل منها شر مستطير.

تأثير الطائفية على أداء الأفراد والمجتمعات في الحاضر والمستقبل أمر مشاهد، تُفقد الطائفية المتلبس بها الشعور بالوحدة النفسية والفكرية والاجتماعية مع المجتمع، لهذا عُدّ المناخ الطائفي جَوْاً مثاليًا لصرف طاقات الأمة في حروب: الرابح فيها خاسر، وهي حيلة جيدة لتضييع الأوقات، وهي قرة عين القوى المناوئة للأمة والمجتمع، وهي من أهم عناصر تلوّث البيئة الدينية والفكرية والاجتماعية، والبنت البكر للاستعمار والتعصب والتسلط، ذلك أنها فرصة مثلى للإلهاء بعض أفراد المجتمع ببعضه الآخر، والتفرغ إلى استغلال خيراتهم وتدمير قدراتهم المادية والمعنوية، وإطالة عمر احتلالهم وتيسير إسلام أنفسهم للاحتلال، وخاصة في البلدان التي شب فيها نزاع طائفي، فيبقى الاستعمار جاثماً على صدر الأمة بدعوى حماية المغلوب أو بدعوى الحفاظ على النظام ومن ثم هزم الجميع في معركة المصير.

وتتعهد المجتمعات المحصّنة ضد الطائفية في شكلها الديني مصانع وعُيها بالصيانة والتجديد المستمر، المنتج لعقلية الوحدة والرؤية الحضارية في إطار القيم الجامعة، وفي ظل التعرف على مذهب أهل البلد وصَبّه في منظوماتها التربوية، والاجتماعية، والقانونية، ويكون لها حضور قابل للمعاينة في الحياة الاقتصادية، والسياسية، يأتي بعدها تمكين القائمين على التوجيه بمختلف أشكاله؛ الديني، والسياسي، والاجتماعي، والاقتصادي،... من معرفة تفاصيل المذاهب المخالفة، ولا شك في أنها مرحلة متأخرة عن التعرف الأكمل بمذهب أهل البلد، ثم الانتقال إلى عرض مناقشة أساطين مذهب أهل البلد لمختلف المذاهب، بغرض تحرير جمهور المتلقين من احتمال تسرب نزعة طائفية إلى قلوب المتلقين وعقولهم.

ولا يتوقف حضور النزعة الطائفية على المشهد الديني؛ فقد تكون الحياة السياسية أكثر خضوعاً وتلبساً بها، وكثيراً ما يتحول السياسيون إلى طائفيين من

نوع غير معهود في الطائفية الدينية، تؤسس هذه الرؤية للتشردم السياسي على أساس غير قابل للضبط في الزمن المنظور، ولهذا يصدق أن يقال إنّه في أول وهلة من طبيعة زئبقية متحولة باستمرار، ويظن أهل الطائفية السياسية أنها غير قابلة للضبط، ولكن التركيز في مكوناتها من جهة تفاصيل ألوانها الإيديولوجية، والعرقية، والجنسية، والمواقعية (نسبة إلى الموقع)، قد يُيسّر الكشف عن سرها، ذلك أنّه مع التحليل المضني قد يكون قابلاً للمعانة، وقد يخلص المتفرج على المشهد إلى نتيجة خطيرة، مفادها أنّ الطائفية السياسية لا تقل خطورة على مستقبل وحدة المجتمع وحيويته من الطائفية الدينية، ذلك أنّ الطائفية السياسية، لون من الممارسة لا يُقدّم فيها الأشخاص لكفاءتهم العلمية والمهنية أو الأخلاقية، بل يُقدّمون بحسب الخدمة التي يقدمونها خدمة للطائفة السياسية، وفي ذلك ترهيد للناس عن المشاركة في التغيير الاجتماعي، والتربوي المنتظر، وفي سياق هذا المسلك يظهر كتبة الحواشي على متن الغالب الوقتي.

الابتعاد عن هذا المسلك يُسلّمنا إلى الطائفية بامتياز، ويبعدنا عن الأبعاد المعرفية، ومن ثمّ الاجتماعية للتقوى، فأول مظاهر التقوى، إن لم تكن رأسها، رقابة الله فيما نقدم عليه من معارف ومواقف وخاصة إذا تعلّق الأمر بموارد التنافس والتزاحم من مسائل الكلام والعقائد.

إنّ قطع الطريق عن هذا النوع من التسيير يفرض أن تكون معايير الاختيار مرتبطة بالكفاءة والنزاهة والأمانة.

سادساً: واجب المصلحين تجاه الطائفية

1 - تفعيل مسعى الوحدة

تمثّل الطائفية دولة انفصالية في طور الكمون، فالفكر الطائفي تصور أو فكر انفصالي يتحين الفرصة للتحويل إلى فعل وتصرف انفصالي ثم كيان منفصل، لا يأبه بمستقبل الأمة فضلاً عن حاضرها.

إن مواجهة مسعى الطائفية، يفرض السعي إلى تحقيق مسعى وحدة الأمة، بتضافر جهود كثير من المتخصصين في الدراسات النفسية، والتربوية، والاجتماعية، فضلاً عن المتخصصين في علوم الشريعة الإسلامية، ولا يتأتى بلوغ المرام ما لم يؤطر هذا المسعى برؤية استراتيجية يقوم على توجيهها مجموعة من الرساليين الذين يهيمن على عقولهم وقلوبهم حاضر الأمة ومستقبلها، وبذلك نمنع من وقوع توجيه أمر الأمة ومصانع وعيها في أيدي المجانين من كل الطائفيين، ذلك أنّ استحواذ المجانين على مقاليد التوجيه، سيعرّض حاضر الأمة ومستقبلها إلى زلزال عنيف لا يبقى ولا يذر، بل سيفتن المنتسبين فضلاً عن غير المنتسبين، ولو وقع الأمر بين أيديهم لاستوردوا لنا مشاكل تاريخية ممتدة ممتدة، وسلطوا على أمتنا مشاكل هامشية تاريخية تضيّع أصول الدين وفروعه، وتسهم في صناعة وعي مزيف أو تزييف وعي إن وجد.

2 - الإفادة من الكفاءات العلمية الرسالية

يفرض التبليغ عن الله في مثل هذه البيئة الإفادة من الكفاءات العلمية الرسالية المتمتعة بهمّ رسالي كبير، مع حضور ثقافي عظيم مشفوع بخبرة طويلة، تيسّر لهم الكشف بدقة عن استحقاقات اللحظة الحضارية الراهنة في حياة الأمة، ويفرض التحديد الدقيق للاستحقاقات تضافر جهود مجموعة لا يستهان بها من المتخصصين في الدراسات الاستراتيجية والدراسات المستقبلية (الاستشرافية)، والعلوم ذات الصلة، وعلى رأسها علم الاجتماع، وعلم النفس، والفلسفة، والسياسة، والاقتصاد، فضلاً عن المتخصصين في العلوم الإسلامية، وتُسند إلى هذه المجموعة مهمة وضع استراتيجية تحرك العمل الإسلامي في ظل مواجهة طوفان الطائفية في العالم.

يتعيّن على ثقات علماء الأمة الإسلامية الحرص على أن لا يقع التوجيه بين أيدي المجانين المشغولين بما يفرق الأمة، أولئك الذين أسروا أنفسهم في خبرة معرفية ليس من غرض يرجى منها سوى تمزيق وحدة الأمة، ذلك أنّ التوجيه لو

وقع بين أيدي أمثال هؤلاء لرموا الأمة ومستقبلها في البحر، فيصبحون مضرب الأمثال في الغفلة عن استحقاقات اللحظة الراهنة وأضحوكة الزمان بين الأمم المخالفة.

ولا شك في أنهم ما مكنوا من التحكّم في مفاصل التوجيه إلا بسبب غفلة بعض العلماء عن القيام بدورهم الحضاري المنتظر، أو لاختصارهم الدين في تمتمات تردّد هنا، وهناك، أو مذاهب تلغي الدين في مقاصده الكلية؛ فامتدّت الفروع عندهم على حساب الأصول، وإذا غيّبت الأصول التي تصنع وعيّا بالكون والحياة وتمدّ تصرفاتنا بالعناصر الإنسانية؛ فإننا سنتحوّل بالأمة إلى وحوش ضارية لغتها البطش باليد والناب والمخلب.

يؤكد هذا المعنى الشيخ الإبراهيمي في قوله: "إنّ الناظر في تاريخ العلم الديني الإسلامي يرى أنّ طوره الأول كان علماً متيناً، وعملاً متيناً، وأن طوره الوسط كان علماً سميناً وعملاً هزيلًا، أما طوره الثالث والأخير فلا علم ولا عمل، إنّما هو تقليد أعمى ونقل أبكم، وحكاية صمّاء، وجفاف جاف، وجمود جامد، وخلاف لا يثبت به حق، ولا يُنفى به باطل، ولا تتمكّن به عقيدة، ولا تثبت عليه عزيمة، ولا تقوى عليه إرادة، ولا تجتمع معه كلمة، ولا ينتج فيه فكر ولا تستيقظ معه عزّة، ولا تثور كرامة، ولا تتنبّه رجولة ولا نخوة، لأنّ الشخصية فيه موءودة، والروح المستقلة مفقودة." (1)

يتحمّل العلماء -الذين نظن أن همهم معلقة بالرسالة الحضارية للإسلام- مسؤولية تمكين هذا النمط من الطائفيين من سلطة التوجيه، والمهمة المستعجلة تفرض التنبيه إلى ضرورة إرجاعهم إلى الصفوف الخلفية؛ فيبعدون من ضمير الأمة في مقام التوجيه وصناعة الوعي على الأقل؛ فالأمة في انتظاركم وأملها بعد الله معقود عليكم، فهل تُيسّر لهم ظروف القيام بهذه المهمة؟ وهل يقومون بها إن هيئت لهم الظروف؟

(1) الإبراهيمي، محمد البشير. آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم: نجله أحمد طالب الإبراهيمي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1997م، ج4، ص115.

وتحقيقاً لهذا المسعى نطلب، ولا نقترح، أن يُمكن لطرده الطائفية في كل مجالات الحياة، فتنبعث الحياة في حياتنا الدينية، والثقافية، والفكرية، والاجتماعية، والسياسية، وبهذا لا نترك للعلماء العاملين ممسكاً للتوصل من مسؤولياتهم الحضارية.

3 - التعرف إلى ثقافة الوحدة

يتعين لإثبات الالتزام بخط الانتساب الإيماني، التعرف إلى ثقافة الوحدة بين المسلمين، تلك الوحدة التي تجسدها الأصول العقدية والمشارك الأغلبي في الأصول، والفروع الفقهية، والعلوم الخادمة لها.

وتؤكد الأصول العقدية، بما لا يدع مجالاً للشك، أننا من أسرة نورانية واحدة، تجمعها أصول العقيدة الإسلامية، المؤسسة لأبعاد وظيفية، حين استحضارها، في مباشرة الدين (الالتزام بالدين وهو ولا شك المذهب المحتوي في الدين في كثير من تجلياته)، هذه المعاني تؤكد القاعدة المستفادة من قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىكُمْ﴾ [الحجرات: 13]، وقاعدة "كلكم لآدم وآدم من تراب"،⁽¹⁾ وقاعدة: "الأخوة الإيمانية" المستفادة من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10]، وحديث المصطفى ﷺ "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً".⁽²⁾

والقواعد الجامعة في هذا الباب أكثر من أن تحصى... إنها تؤكد في مجملها أننا من أب واحد.⁽³⁾

(1) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في التفاخر بالأحساب، حديث رقم 5116.

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الأدب، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً، رقم 6026، ص 1511.

(3) يؤكد خطاب القرآن البشر بتلك الأبوة من نحو "يا بني آدم"، وفي نصوص الوحيين كثير من النصوص التي تؤكد النسب الواحد، وفي ذلك دلالة واضحة على التأسيس النظري للوحدة، ذلك أن أبناء الأب الواحد ليس لواحد منهم مهما علا نجمه واكتملت قوته فهو أخ لسائر الناس، كما تؤكد ذلك: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىكُمْ﴾ [الحجرات: 13]

فأصول ثقافة الوحدة لا تأتي من فراغ، بل هي صناعة يشترك في تمكينها من ضمير الأمة كل أفراد المجتمع بدءاً من القيادات الفكرية، والاجتماعية، والسياسية، وأيسر طرق تمكينها صلبها في منظوماتنا التربوية والإعلامية، ولا شك في أنّ المدخل الرئيس لتمكين هذا المسلك، بعد صناعة هذه الثقافة تعريف المذهب إلى أهله، ذلك أنه ضرورة موضوعية للالتزام المستبطن العمّد الرئيسة للدين نفسه؛ إذ يتعين تعليم المذهب في إطار الدين، وتأكيد أنّه ليس مزاحماً له أو منافئاً أو ضراراً يدرج الدين إلى رتب أدنى.

ويتنظر أن يُتعلّم المذهب بوسائل موضوعية تستغرق جميع مراحل التعليم، فيعلم أهل البلد مذهبهم في التعليم بجميع مراحلها إضافة إلى الخطاب المسجدي، ووسائل الإعلام، وبخاصّة التلفاز، ذلك أن الدعوة للتواصل بين الدول الإسلامية، لا تؤتي أكلها ما لم تكن الدول متكافئة من جهة صب مذهبها في منظومتها التربوية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. ولهذا يتعين تفعيل حضور المذاهب في كل مجالات الحياة اليومية لأتباع المذهب، ليتيسر لهم المقارنة بين مذهبهم وسائر المذاهب، وهو أيسر طريق إثبات إمكان التواصل، من الحديث النظري، الذي يبعد الإسلام من ميادين الحياة، إنها إن لم تكن كذلك كانت أحاديث نظرية لا تتعدى دوائر المكاتب، والقصور، والغرف المكيفة، وإن كانت كذلك كانت أبعد عن التأثير في صياغة عقلية أتباع المذاهب من جهة مواقفهم من مذاهب المخالفين.

4 - التركيز على البعد الحضاري

لعل من أهم ما ولّد فكرة المناقشات المبنية على الإلزامات أن المسلمين في العصر الحاضر يعيشون الدين تاريخاً أكثر مما يعيشونه توجّهاً حضارياً يؤسس لأنموذج حضاري متميّز، فالمستحضر للتاريخ على حساب الرؤية الحضارية التي يؤسس لها التوحيد، سيضيع إن آجلاً أو عاجلاً الأبعاد الإنسانية في دينه، وبالتالي في تديّنه، لأنه ينظر للدين بوصفه تاريخاً يجب أن يجسّد وفق صورة سابقة لها ما يسوّغها بصرف النظر عن موقفنا منها.

وُبعدُ كهذا يجعل الدين غارقاً في المذهب، عوض أن يكون العكس، فتكون الهمم مرتبطة بالطرق الفنية في تحقيق التمدّج عوض أن تكون الهمم معلّقة بتحقيق التدين الخالص لله تعالى، ومَرَدُّ ذلك حسب تقديرنا هو هيمنة التعصّب على الالتزام، إنّنا إنّ تمارينا في هذا المسلك منعنا أنفسنا وأمتنا من خير عميم، يتجلى فيما يأتي:

أ- فقدان البعد الحضاري للتدين يفقد التدين جوانبه الإنسانية فينا، فيفقد المؤمن الإحساس المتولّد عن الانتساب الإيماني، لأنه لا يعيش في أعماقه الانتساب الإيماني المستفاد من قول النبي ﷺ "مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم كمثل لجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر"

ب- سيفضي فقدان البعد الحضاري للتدين إن آجلاً أو عاجلاً، إلى تذكية الصراعات بين المسلمين، واستحمارهم (على قول الدكتور علي شريعتي) من قبل قوى الشر، من خلال استغلال تلك الخلافات وتذكيته.

ج- العيش في المذهب وبالمذهب على حساب الدين، تقديم للفرع على الأصل، وسيفضي، إن آجلاً أو عاجلاً، إلى تضييع الدين بوصفه موقفاً اجتماعياً يدعو إليه الانتساب الإيماني، وهو ما سيهدد المذهب نفسه في أصل وجوده.

د- العيش بالمذهب على حساب الدين، إشاعة للتعصّب على الالتزام، قال أحد العلماء "لو أن الشيعة كانوا يشعرون أنهم مسلمون في خط التشيع، والسنة مسلمون في خط التسنن لأمكن تعاونهم، ولكن السنة نسوا أنهم مسلمون والشيعة نسوا أنهم مسلمون، فهذا يقول أنا سني وذلك يقول أنا شيعي، أما كلمة أنا مسلم في خط أهل البيت وذاك مسلم في خط الخلافة فغائبة عنا، . . لهذا نحن متعصّبون، ولسنا ملتزمين، ولسنا مستعدين أن نقتنع."⁽¹⁾ ولو بعث الأئمة

(1) فضل الله، محمد حسين. كتاب الندوة، بيروت: دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م،

الذين نقلّدهم من قبورهم ونهرونا عن ذلك في هذا الزمان للاقوا من المعارضين عتّاً كبيراً، نسأل الله العافية وحسن الخاتمة.⁽¹⁾

5 - الحذر من الرمي بتسييس الدين⁽²⁾

أقرب مفازة كان يلجأ إليها المسلمون، حين يحكمون، أو يستعملون للحكم باسم المذهب، رمي المخالفين من أهل المذاهب الأخرى بتسييس الدين، وهي حيلة ما زالت متداولة من ماضينا الغابر إلى يومنا الحاضر، فتلجأ إليها السُّلُط الحاكمة ومن سار في ركابها في تصفية الحسابات السياسية مع المخالفين، والقصد من كل ذلك إقصاء المخالفين من التأطير الاجتماعي. إنها تصرفات أشبه بالتصريح بعدم صلوحية المخالفين للحكم، وتحريض مبطن على المخالفين، مفاده: "إنهم يريدون إفساد الدين بتسييسه"، وإن شئت ففيه تحريض على طرد المخالف من الضمير الجماعي للمجتمع، ذلك أنهم يصورون المخالفين طلاب دنيا باسم الآخرة، ومن كان هذا شأنه لا يكون إلا مموهاً مغالطاً بحسب رأي هذا الفريق، وفي ذلك تصريح من باب خفي مفاده، من أراد طلب الآخرة من بابها وبوسائلها المشروعة، فما عليه إلا الأخذ بما تقدمه له من مواعظ وتوجيهات.

وقد كان هذا الأسلوب ديدن كل من لا يريد من المسلم أن يعيش التدين في السياسة مع تدينه في سائر مجالات الحياة (الاجتماعي من مثل أحكام الأسرة كالزواج والتركات والوصايا والهبات، . . .)، مما يعني تكريس الفصل بين الدين والسياسة، معتمداً في ذلك على شبهة الخوف من ضياع الدين من خلال تسييسه. ولا شك في أن هذا الخوف محمود، ويدل على منزلة الدين في قلوب رواد هذا الاتجاه. لكن هذا الخوف يوجب العمل على تدين السياسة عوض تسييس

(1) جيدل، عمار. "المذاهب الإسلامية بين الوحدة النظرية وصعوبات التطبيق" بحث مقدم إلى مؤتمر التفاهم بين المذاهب، الجزائر، المجلس الإسلامي الأعلى، التابع لرئاسة الجمهورية الجزائرية، 25-26 مارس 2003.

(2) المرجع السابق.

الدين، فتصبح الأخلاق الإسلامية مركزية في الممارسة السياسية، وأساسية في اختيار الأشخاص ووضع البرامج، وإذا تحقق هذا عادت للأخلاق أهميتها في كل شؤون الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

وتيسيراً لفاعلية تلك الأفكار وعملاً على حضورها في الميدان الاجتماعي، يحسن تفعيلها وفق مسالك مضبوطة، لعل أهمّها:

أ - تعميم هذه الأفكار بحيث لا تبقى حبيسة النخب أو القيادة الملهمة، لأنّ هذه الأفكار إن لم تتحوّل إلى خيار اجتماعي، فإنّها لن تفلح في تجنيد المؤمنين في سلك الإحساس المتولد عن الانتساب الإيماني المثمر لمواقف اجتماعية متجلية في السياسة، والاقتصاد، والثقافة؛ وبهذا تخرج من طور كلام النخب أو خطب الاستعراض إلى التجسيد الفعلي.

ب - الحد من العمل الموازي: لا يمكن للتفاهم أن يؤتي ثماره ما لم يكن مؤسساً على الثقة المتبادلة المتجلية في الموقف الفكري، والمنظومات التعليمية، والقانونية. ولعل من أهم تجليات هذا العمل الحد من العمل الموازي المسيء لكل طرف، وهو بمثابة دعوة إلى حسن الجوار المذهبي، لأنكم إن رددتم ردونا، واستنفرنا كل موروثنا! هكذا، يقول كل طرف بحاله قبل مقاله، وهذا مدعاة لهدر الطاقات الإيمانية في غير أبوابها.

ج - إذا كان المطلوب هو التفاهم بين المذاهب؛ فإنّ أوليات التفاهم أن نكتشف مذاهبنا، لهذا من واجب السلطة السياسية أن تعمل على تعريف أهل البلد مذهبهم وصبّه في برنامج ثقافي وتربوي، ترصد له الأموال وتجنّد له الطاقات، ولرفع من شأنه ترصد له الجوائز التي لا تقل عن الجوائز المرصودة لغيرها من النشاطات الثقافية، والرياضية، بل تفوقها لدورها الأولي والأساسي، مقارنة بتلك الأعمال التي تصرف من أجلها الأموال الطائلة.

خاتمة

يتعين لإبعاد الطائفية واستعادة المسلمين معاني الانتماء إلى الأمة، السعي الجدي العملي لنشر أصول ثقافة الوحدة، والبت الموضوعي في العلاقة بين الدين والمعرفة الدينية وموقع المذهب من الدين، والابتعاد عن مسلك الإلزامات، والحد من تمدد الفروع على حساب الأصول، والاقتصاد في رمي المخالف بتسييس الدين.

ولا يتسنى نجاح هذا المسعى ما لم نبعد عقلية التهويل من الخصومات المذهبية، وتحرير الخطاب الفقهي من الأسر المعنوي، والإداري، والمعرفي، الذي تمارسه القوى المتحكمة في سوق المعلومة والمال، ولا يتأتى هذا الأمر، إلا إذا استعادت الأمة، من خلال قيادتها الفكرية، والسياسية الحقيقية، المبادرة، ثم التعريف باستحقاقات الأمة في اللحظة التاريخية الراهنة، تقررها القيادات المشار إليها وفق ما يمليه عليها الدين في نصوصه الصريحة، ووفق ما ينسجم ومصالح الأمة في العاجل والآجل، فتبتعد القيادات بالأمة عن التوظيف السياسي لصالح القوى المهيمنة، فلا يُستعمل بعض الأمة في تصفية الحسابات السياسية مع بعضها الآخر نيابة عن الغالب الوقفي الدولي الراهن. ولتكن لنا شجاعة التنبيه إلى خطورة استعمالنا في دفع أو تقويض بعض القوى المحلية أو الجهوية، وابتعادنا عن التعبير الصادق عن الانتماء إلى الأمة المرحومة الرحيمة بمكوناتها.